



سلطة النقد الفلسطينية



# دليل الصّرافين

الدليل الارشادي للصرافين لمكافحة غسل الاموال

2014



سلطة النقد الفلسطينية

# **الدليل الإرشادي للصرافين لمكافحة غسل الأموال**

2014

[www.pma.ps](http://www.pma.ps)

## قائمة المحتويات

3 ..... كلمة المحافظ

6 ..... التعريفات

7 ..... الآثار المترتبة على جريمة غسل الأموال

9 ..... مراحل عملية غسل الأموال

الممارسات التي قد تعرض الصراف لمخاطر الوقوع بجرائم

10 ..... غسل الأموال

11 ..... مؤشرات الاشتباه

14 ..... الإجراءات الوقائية من عمليات غسل الأموال

19 ..... تعزيز بيئة العمل الداخلية

## كلمة المحافظ

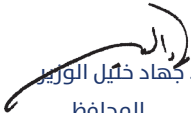
إن تزايد جرائم غسل الأموال يوما بعد يوم في كثير من دول العالم وآثارها السلبية على المستوى الكلي والجزئي لكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية أوجب ضرورة تعاون كافة الأطراف ذات العلاقة وعلى رأسها الحكومية والقضائية والأهلية والقطاع الخاص لمحاربة هذه الجرائم والحد منها ونبذها في سبيل بناء اقتصاد حقيقي يساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية المستدامة.

حرصت سلطة النقد الفلسطينية على مكافحة غسل الأموال من خلال توفير إطار قانوني ملائم (قانون مكافحة غسل الأموال) يتوافق مع المعايير الدولية ذات العلاقة ويراعي خصوصية المجتمع الفلسطيني، وقد أنشئ بموجبه اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال التي أنيط بها وضع السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال على الصعيد الوطني وإصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

يأتي إصدار هذا الدليل ترسيخاً للجهود التي تبذلها سلطة النقد في مجال مكافحة غسل الأموال بهدف تعزيز سلامة واستقرار قطاع الصرافة الذي يعتبر ركيزة أساسية للنظام المالي، والارتقاء به على مختلف المستويات التنظيمية والمهنية والفنية لكي يصبح من القطاعات الرائدة في المنطقة باعتباره أحد القطاعات الهامة التي تساهم في الاستقرار المالي والنقدي. كما تحرص سلطة النقد على تعزيز وعي العاملين في هذا القطاع وقدراتهم بما يجنبهم الوقوع ضحية الاستغلال في الأعمال غير المشروعة ومنها عمليات غسل الأموال.

يتضمن هذا الدليل شرحاً لمفهوم غسل الأموال وأطرافه ومراحله وآثاره السلبية على الصراف والاقتصاد بشكل عام. كما يتضمن بعض الممارسات التي قد تعرض الصراف لمخاطر الوقوع في جرائم غسل الأموال ومؤشرات الاشتباه التي قد توحى بوجود عمليات غسل الأموال وسبل الوقاية منها.

في الختام تؤكد سلطة النقد دعمها لهذا القطاع من خلال تهيئة جو من المنافسة العادلة ومساعدته على استخدام أحدث النظم الإدارية والتكنولوجية وتعزيز ثقافة العمل المؤسسي وذلك من أجل النهوض بهذا القطاع وتطوير أعماله بشكل يواكب التطورات العالمية. ونشمن عالياً الجهود التي سيبذلها الصرافون للالتزام بهذا الدليل لما لذلك من أثر كبير على ترسيخ مبادئ العمل المصرفي السليم وآثاره الايجابية على الاقتصاد ككل وعلى الصالح العام.

  
د. جهاد خليل الوزير  
المحافظ

## أولاً: التعريفات

**غسل الأموال** وفقاً لقانون مكافحة غسل الأموال: كل سلوك يقصد به إخفاء أو تغيير هوية الأموال المتحصلة من احدى الجرائم الاصلية وذلك تمويها لمصادرها الحقيقية لتبدو في ظاهرها متأتية من مصادر مشروعة.

**الجرائم الاصلية:** المشاركة في جماعة إجرامية وجماعة نصب منظمة، الاتجار في البشر وتهريب المهاجرين، الاستغلال الجنسي للأطفال والنساء، الاتجار غير المشروع في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية، الاتجار غير المشروع في الاسلحة والذخائر، الاتجار غير المشروع في البضاعة المسروقة وغيرها، الرشوة والاختلاس، الاحتيال، تزوير العملة والوثائق الرسمية، التزوير والاعتداء على الملكية الفكرية، الجرائم التي تقع مخالفة لاحكام قانون البيئة، القتل أو الايذاء البليغ، الخطف أو الاحتجاز أو اخذ الرهائن، السطو أو السرقة، التهريب، الابتزاز أو التهديد أو التهويل، التزوير، القرصنة بشتى أنواعها، التلاعب في أسواق المال، الكسب غير المشروع.

**العناية المهنية الواجبة:** التعرف والتحقق من العملاء بشكل متواصل فيما يتعلق بعلاقة العمل ودراسة العمليات التي يجري تنفيذها بشكل دقيق للتأكد من أنها تتوافق مع المعلومات التي توجد بحوزة الصراف حول عملائه ونشاطاتهم التجارية وملف المخاطرة الخاص بهم.

**قاعدة اعرف عميلك:** الحصول على البيانات والمعلومات الملائمة والاحتفاظ بها فيما يتعلق بهوية الزبون (طبيعي أو اعتباري) وطبيعة عمله ونشاطه المالي.

## **ثانياً: الآثار المترتبة على جريمة غسل الأموال**

### **1. الآثار السلبية على الاقتصاد:**

- إعاقة التطور الاقتصادي في البلد وانخفاض فرص الاستثمار الحقيقية حيث أن هدف غاسلي الأموال هو إنشاء كيانات اقتصادية وهمية لتوفير غطاء لجرائمهم.
- إلحاق الضرر بالمصارف وتعرضها لمشكلة سيولة حيث أن عمليات السحب والإيداع المفاجئة تكون جزء

- من عملية غسل الأموال ولا تكون عمليات حقيقية.
- التقليل من كفاءة الأسواق المالية حيث تكون عمليات بيع وشراء الأوراق المالية بغرض دمج الأموال في النظام المالي الرسمي وليس على أساس استثماري.
- التأثير على عدالة الأسواق التنافسية حيث يفوز بالصفقات والعطاءات غاسلي الأموال على حساب التجار الآخرين لأن هدفهم ليس الربح من هذه العملية إنما هو دمج الأموال.
- انخفاض العائدات الضريبية للبلد بسبب تهرب غاسلي الأموال من دفع الضريبة.
- توفير ملاذ للفساد وتزايد الجريمة بحيث تصبح أسهل وسيلة لخلق الأموال.
- التأثير سلباً على سمعة البلد من منظور المجتمع الدولي وبما ينعكس على علاقاتها المالية الدولية.

## 2. الآثار السلبية على محل / شركة الصرافة:

- السمعة السيئة للصراف.
- التعرض للمساءلة القانونية وما يتبعها من تكاليف وتعويضات مرتفعة وباهظة.
- تحمل الخسائر نتيجة للغرامات والعقوبات المفروضة.
- حرمان الصراف من ممارسة المهنة وإلغاء الترخيص.

## ثالثاً: مراحل عملية غسل الأموال

تتضمن عملية غسل الأموال ثلاث مراحل وهي:

1. **الإحلال:** توظيف أو إدخال الأموال المتأتية من الجرائم الأصلية إلى النظام المالي في البلد.
2. **التغطية:** إخفاء و/ أو تمويه علاقة الأموال مع مصادرها غير المشروعة من خلال القيام بسلسلة معقدة من العمليات المالية وغير المالية.
3. **الدمج:** دمج الأموال غير المشروعة في الاقتصاد الوطني بحيث يصبح من الصعب التمييز بينها وبين الأموال المتأتية من مصادر مشروعة.

## رابعاً: الممارسات التي قد تعرض الصراف لمخاطر الوقوع بجرائم غسل الأموال

1. استبدال أو تحويل الأموال من أي شخص، وهو يعلم بأن هذه الأموال تشكل متحصلات جريمة لغرض إخفاء أو تمويه الأصل غير المشروع لهذه الأموال أو لمساعدة شخص متورط في ارتكاب الجريمة الأصلية على الإفلات من التبعات القانونية المترتبة على أفعاله.
2. إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية أو المصدر أو الموقع أو التصرف أو الحركة أو الملكية أو الحقوق المتعلقة بالأموال من قبل أي شخص يعلم أن هذه الأموال تشكل متحصلات جريمة.
3. تملك الأموال أو حيازتها أو استخدامها من قبل أي شخص وهو يعلم في وقت الاستلام أن هذه الأموال هي متحصلات جريمة.
4. الاشتراك أو المساعدة أو التحريض أو التآمر أو تقديم المشورة أو النصح أو التسهيل أو التواطؤ أو التستر أو الشروع في ارتكاب أي من الأفعال التي تعتبر متحصلاتها غير مشروعة.

## خامساً: مؤشرات الاشتباه

1. امتناع العميل عن تزويد الصراف بالبيانات الضرورية اللازمة لمتطلبات قاعدة اعرف عميلك.
2. استفسار العميل من الصراف حول الأنظمة والتعليمات والحد الوارد ضمن التعليمات بهدف الإحاطة بالمعلومات الكافية وتجنب المخالفات القانونية بشأن عمليات غسل الأموال.
3. تراجع العميل عن تنفيذ جزء أو كل العملية لدى معرفته بوجوب إتباع إجراءات العناية الخاصة وقاعدة اعرف عميلك إذا تجاوزت العملية سقفاً مالياً معيناً.
4. تقديم وثائق إثبات شخصية مشكوك في صحتها.
5. استعداد العميل لشراء صفقات بسعر أعلى من سعر السوق أو بيعها بسعر أقل من سعر السوق ولا يبدي اهتماماً بالعمولات المقتطعة من قبل الصراف.
6. تقديم العميل المال أو الهدايا الثمينة للصراف أو العاملين لديه ومحاولة إقناعهم بعدم التحقق من وثائق إثبات الشخصية والوثائق الأخرى.
7. تزويد الصراف بعنوان دائم لإقامته يقع خارج منطقة خدمات الصراف أو خارج نطاق سيطرة البلد.

8. عدم التمكن من التواصل معه بشكل دائم من خلال بيانات الاتصال المزودة من قبله.
9. إحضار عميل يسيطر عليه شخص آخر لدى حضوره للصراف أو أن يكون كبير السن ويرافقه شخص عند القيام بالعملية لا يمت له بصلة.
10. عدم تناسب العمليات وقيمتها مع أوضاع العملاء المادية وطبيعة أعمالهم.
11. إجراء عمليات تتعلق بأفراد أو مؤسسات ذات سمعة سيئة في عمليات غسل أموال أو أية أعمال جرمية أخرى.
12. إجراء عمليات يتعذر التعرف على مصدرها أو التأكد من صحتها.
13. صرف مبالغ نقدية كبيرة بصورة غير عادية لعملاء يتسم نشاطهم التجاري عادة باستخدام الشيكات وأدوات الدفع الأخرى.
14. تبديل كميات كبيرة من الفئات الصغيرة بفئات كبيرة دون أسباب مقنعة.
15. تنفيذ عدة عمليات نقدية كبيرة من العميل شخصياً أو من خلال أشخاص نيابة عنه لدى الصراف وفروعه خلال فترة قصيرة.

16. عرض العميل مبالغ نقدية بمعدلات كبيرة تشتمل أوراقاً نقدية مزيفة أو بالية.
17. تحويل مبالغ (يوميًا، أسبوعيًا) تشكل في مجموعها مبالغ كبيرة.
18. استقبال حوالات مصحوبة بتعليمات من المرسل لتحويل قيمتها إلى شيكات وإرسالها بالبريد لشخص معين.
19. إصدار حوالات بمبالغ كبيرة إلى دول تتميز بأنها ملاذ للسرية المصرفية والتهرب الضريبي.

## سادساً: الإجراءات الوقائية من عمليات غسل الأموال

1. **التسجيل:** تسجيل العمليات التي يقوم بها الصراف على النحو التالي:

تسجيل كافة عمليات بيع وشراء العملات والحوالات الصادرة والواردة والشيكات المشتراة على النظام المحاسبي.

2. **التعرف و التحقق من العملاء في العمليات التالية:**

أ. الخطوات الواجب اتباعها عند تنفيذ الحوالات الصادرة مهما كانت قيمتها:

1. الحصول على صورة إثبات شخصية للعميل ( إذا كان المرسل شخصاً طبيعياً).

2. الحصول على صورة من شهادة التسجيل وعقد التأسيس ( إذا كان المرسل شخصاً اعتبارياً).

3. استكمال النموذج المعد لهذه الغاية والذي يشمل البيانات التالية:

أ. اسم مصدر الحوالة.

ب. رقم هوية المرسل.

- ت. العنوان ( المدينة/ الشارع)
- ث. رقم الهاتف.
- ج. نوع الحوالة.
- ح. العملة.
- خ. مبلغ الحوالة بالأرقام.
- د. مبلغ الحوالة بالحروف.
- ذ. اسم المصرف الوسيط مصدر الحوالة.
- ر. اسم المصرف الوسيط مستلم الحوالة.
- ز. اسم الصراف مستلم الحوالة.
- س. اسم المستفيد.
- ش. عنوان الشخص المستفيد.
- ص. الغرض من الحوالة.
- ض. توقيع مصدر الحوالة.
- ط. تعهد من مصدر الحوالة بأن جميع البيانات صحيحة وأنه يتحمل أية تبعات قانونية قد تنتج عن تنفيذ هذه الحوالة.

## ب. الخطوات الواجب اتباعها عند تنفيذ الحوالات الواردة مهما كانت قيمتها:

1. الحصول على صورة إثبات شخصية للعميل ( إذا كان المستفيد شخصاً طبيعياً).
2. الحصول على صورة من شهادة التسجيل وعقد التأسيس ( إذا كان المستفيد شخصاً اعتبارياً).
3. استكمال النموذج المعد لهذه الغاية والذي يشمل البيانات التالية:

- أ. اسم المستفيد.
- ب. رقم هوية المستفيد.
- ت. عنوان المستفيد (المدينة/ الشارع).
- ث. رقم هاتف المستفيد.
- ج. نوع الحوالة.
- ح. العملة.
- خ. مبلغ الحوالة (بالأرقام).
- د. مبلغ الحوالة (بالحروف).
- ذ. اسم المصرف الوسيط مستلم الحوالة.
- ر. اسم المصرف الوسيط مصدر الحوالة.
- ز. اسم الصراف مصدر الحوالة.
- س. اسم الشخص مصدر الحوالة.

ش. عنوان الشخص مصدر الحوالة (الدولة/  
المدينة/ الشارع).

ص. الغرض من الحوالة.

ض. توقيع المستفيد.

ط. تعهد من مستلم الحوالة بأن جميع البيانات  
صحيحة وأنه يتحمل أية تبعات قانونية قد  
تنتج عن تنفيذ هذه الحوالة.

#### ت. الخطوات الواجب اتباعها عند شراء الشيكات:

1. أن تكون الشيكات المصرفية مسحوبة على مصرف

مرخص في فلسطين أو خارجها.

2. أن تكون مستحقة وغير مؤجلة.

3. ألا تكون موقعة على بياض.

4. ألا تكون ضماناً لتسهيلات ممنوحة للزبون.

5. استكمال السجل الخاص بالشيكات المشتراة والمعد

لهذه الغاية والذي يشمل البيانات التالية:

أ. اسم العميل.

ب. تاريخ شراء الشيك.

ت. مبلغ الشيك حسب العملة.

ث. تاريخ استحقاق الشيك.

ج. طبيعة عمل صاحب الشيك.

ح. اسم البنك المسحوب عليه الشيك.

## ث. الخطوات الواجب القيام بها عند بيع وشراء العملات المختلفة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين:

1. الحصول على صورة إثبات الشخصية للعميل (إذا كان المستفيد شخصاً طبيعياً) وصورة من شهادة التسجيل وعقد التأسيس (إذا كان المستفيد شخصاً اعتبارياً) في حال تنفيذ عمليات تبلغ أو تتجاوز قيمتها خمسة آلاف دولار أو ما يعادلها بالعملات الأخرى.
2. استكمال السجل الخاص ببيع وشراء العملات من الجمهور أو من المصارف والصرافين والمعد لهذه الغاية والذي يشمل اسم العميل ومبلغ المشتريات والمبيعات من النقد.
3. الإبلاغ: على الصراف إبلاغ وحدة المتابعة المالية مباشرة بأي عملية مشبوهة وفقاً للنموذج المعد لهذه الغاية.
4. إرسال التقارير الدورية: على الصراف إرسال التقارير الدورية لسلطة النقد وفقاً للتعليمات الصادرة بالخصوص.
5. الحفظ والتوثيق: على الصراف اتباع الخطوات التالية فيما يتعلق بالتوثيق:

- أ. الاحتفاظ بالبيانات والمستندات المتعلقة بالعمليات المشبوهة المزودة لسلطة النقد لمدة لا تقل عن عشر سنوات.
- ب. الاحتفاظ بنسخة من طلب الحوالة الصادرة والمستندات المؤيدة لها في ملف خاص بذلك وقيدها في سجل الحوالات الصادرة لمدة لا تقل عن عشر سنوات.
- ت. الاحتفاظ بنسخة من طلب استلام الحوالة والمستندات المؤيدة لها في ملف خاص بذلك وقيدها في سجل الحوالات الواردة لمدة لا تقل عن عشر سنوات.
- ث. الاحتفاظ بملفات الحسابات والمراسلات التجارية وصور وثائق إثبات الشخصية.

### سابعاً: تعزيز بيئة العمل الداخلية

1. اعداد سياسات واجراءات عمل وهيكل تنظيمي يتضمن أوصافاً وظيفية.
2. تعيين أشخاص يتمتعون بسمعة طيبة.
3. تعيين أشخاص مؤهلين يتمتعون بالخبرات والشهادات المناسبة التي تمكنهم من أداء مهامهم بمهنية وخاصة مراقبي الامثال.
4. تعزيز الرقابة الداخلية ومراعاة عدم الازدواجية في الصلاحيات وتعزيز مبادئ الرقابة الثنائية وعدم منح أية صلاحيات منفردة.

5. وضع إجراءات عقابية وتأديبية من شأنها أن تقلل من إمكانية تورط العاملين في عمليات غسل الأموال.

6. تطوير وتدريب الموظفين بشكل خاص في مواضيع مكافحة غسل الأموال:

أ. تعريفهم بغسل الأموال ومخاطره وآثاره على المجتمع وعلى الصراف.

ب. تعريفهم بقانون مكافحة غسل الأموال وفهمهم الكامل لمضمونه.

ت. تعريفهم بقوانين وأنظمة وتعليمات سلطة النقد المنظمة لقطاع الصرافة.

ث. تعريفهم بالنظام الداخلي وإجراءات العمل.

ج. التأكيد على أهمية السرية وعدم الإفصاح عن المعلومات إلا لجهات الاختصاص.

7. مراقبة العاملين لدى الصراف تخوفا من تورطهم في عمليات غسل الأموال. وفيما يلي بعض مؤشرات الاشتباه بالعاملين:

أ. استمرار مخالفة التعليمات بحجة عدم معرفتها أو عدم رغبته خسارة العميل.

- ب. ارتفاع مستوى الإنفاق للعامل وشرائه للأصول ومساهمته في استثمارات بما لا يتناسب مع دخله الشهري.
- ت. تنفيذ عمليات قد تتضمن مخاطر بهدف خدمة أطراف غير معروفين لدى الصراف.
- ث. اتباع العامل سياسة المراوغة خلال أدائه لعمله وعدم الاجابة على الاستفسارات بوضوح.
- ج. مبالغة العامل في مصداقية وأخلاقيات وإمكانيات بعض العملاء.
- ح. تهرب العامل من التمتع في إجازاته.



هاتف: (+ 970) 2-2409920

فاكس: (+ 970) 2-2409922

بريد إلكتروني: info@pma.ps